مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا ١٨٣١-١٨٤٠

م.م. افراح شبل عبد الحسن
مديرية تربية بابل
m798770a@gmali.com

الخلاصة:

اتبع العثمانيون تنظيمًا بسيطاً لدولتهم ، حيث أبتكروا جهازين إداريين للحكم، جهاز إداري مركزي وجهاز إداري محلي، وقد أستمد محمد علي باشا تنظيمًا إدارياً مشابهاً في بلاد الشام خلال فترة حكمه ١٨٣١-١٨٤٠، إذ قسم البلاد الى عدة ولايات وعين على كل ولاية حاكماً من أقاربه أو مواليه، وأنيطت إدارة البلاد الى ولده إبراهيم باشا وهو نائب والده محمد علي باشا وهو الذي كان يتلقى الأوامر من والده ويقوم بتنفيذها ، وكان محمد علي باشا يعتمد في ادارة بلاد الشام على الاقارب والمقربين لاشغال المناصب والوظائف المهمة في الجهازين الإداري والعسكري بغية تمكين سيطرته على بلاد الشام والبقاء فيها حتى عام ١٨٤٠.

الكلمات المفتاحية : محمد علي باشا ، مظاهر التنظيم الاداري ، بلاد الشام.

Manifestations of administrative organization in the Levant during the rule of Muhammad Ali Pasha 1831-1840

Assist. Lect. Afrah Shebl Abdul Hassan
Babylon Education Directorate
m798770a@gmali.com

Abstract

The Ottomans adopted a simple organization for their state, as they created two administrative bodies for governance, a central administrative apparatus and a local administrative apparatus. Muhammad Ali Pasha derived a similar administrative organization in the Levant during his rule 1831-1940, when he divided the country into several states and appointed a ruler from his relatives for each state. Or loyal to him, and the administration of the country was entrusted to his son Ibrahim Pasha, who is the deputy of his father, Muhammad Ali Pasha, and he was the one who used to receive orders from his father and implement them, and Muhammad Ali Pasha relied in the administration of the Levant on relatives and close associates to occupy important positions and jobs in the administrative and military apparatus in order to enable his control on the Levant and stay there until 1940.

Key Word: Muhammad Ali Pasha, Manifestations of Administrative Organization, Bilad al-Sham.

مقدمة:

في عام ١٨٣٢ م اجتاحت قوات محمد علي باشا بلاد الشام واصبحت خاضعة للحكم المركزي في مصر بعد ان كانت خاضعة للسلطان العثماني في الاسنانة وتبعت اداريا وقضائيا وسياسيا الى مصر واخذ محمد علي باشا وابنه ابراهيم بتطبيق انظمة ادارية جديدة في بلاد الشام بعد ان قاما بإلغاء التقسيمات الادارية التي كانت سائدة ابان الحكم العثماني.

ومن الجدير بالذكر هنا انه على الرغم من كون محمد علي باشا كان الحاكم العام لبلاد الشام غير ان الوثائق لم تؤكد ذلك فأشارت المصادر التاريخية الى ان ابراهيم ابن محمد علي باشا تسلم منصب القائد والحاكم العام لبلاد الشام منذ سقوطها في ٢٧ ايار ١٨٣٢ م واخذ على عاتقه تنظيم البلاد ادارياً وهيكلتها ايضاً واضطر خلال فترة حكمه من ان يعيد التشكيلات الادارية التي كانت سائدة في زمن العثمانيين بتسميات جديدة فاصبحت بلاد الشام مقسمة الى اربع مديريات بدلاً من اربع ولايات اضافة الى استمرار وضع اماره جبل لبنان كما كان عليه سابقاً وتضمنت تلك المديرية اثنان وعشرين قضاء وثمان عشر ناحية واكثر من الف ومائة بلدة وقرية ومزرعة.

اضافة الى ذلك فقد اراد ان يجعل من تلك المديرية اربع وحدة ادارية وسياسية تابعة لمركز حكم عاصمة عربية في مصر بدلاً من تبعيتها الى عاصمة اجنبية خارج حدود البلاد العربية لكنه عجز عن ابقاء الوحدة متماسكة ومستقرة كذلك بالرغم من كل هذا التغيير الاداري فلم تعرف بلاد الشام التوسع الاداري الذي عرفته مصر كأثناء الدواوين المختلفة منها الجهادية والخدمية وغيرها.

اما عن الصعيد القضائي فقد كانت الدعاوى في بلاد الشام ترسل الى مصر عند ضرورة تمييزها ويجب الاشارة هنا الى ان ابراهيم باشا لم يقدم على اتخاذ اي اجراء من شأنه المساس بالقضاء الشرعي وذلك لتجنب اثاره الرأي العام الديني فقد حاولت ادارة محمد علي باشا من جعل السكان على اختلاف طوائفه سواسية امام القضاء المدني وهكذا فقد ضلت سياسة ابراهيم باشا تسير وفق رغبات والده محمد علي باشا بغية تمكين حكمها في مصر وبلاد الشام في البقاء والاستمرار.

كانت التقسيمات الادارية في بلاد الشام ابان الحكم العثماني لها، وقبيل خضوعها لحكم محمد علي باشا، خلال عامي ١٨٣١ - ١٨٣٢ م تشتمل على اربع ولايات هي:

أ - ولاية الشام^(١) : ومركزها مدينة دمشق وكانت تمتد من معرة النعمان حتى العريش، بيد أن ثورة واليها العثماني جان بردي الغزالي في تشرين الأول من عام ١٥٢٠ ، جعلت السلطان العثماني يعيد النظر في حدودها ، بعد أن قضى على جان بردي الغزالي في مطلع عام ١٥٢١م^(٢)، بشكل مكنه السيطرة عليها ومنع قيام ثورات أخرى، فاقصرت حدودها على المنطقة الممتدة ما بين دمشق والعريش، وضمت منذ ذلك الحين، بالاضافة الى لواء دمشق، الالوية التالية : القدس، غزة، نابلس، صفد، عجلون، اللجون، صيدا، بيروت، الكرك والشوبك، تدمر.

ب - ولاية حلب^(٣) : ومركزها مدينة حلب. وكانت تضم بالاضافة الى لواء حلب الالوية التالية : اضنة، كلس، بيرجك، بالس، منبج، معرة النعمان وتركمان، واعزاز.

ج - ولاية طرابلس^(٤) : ومركزها مدينة طرابلس، وتتألف من الوية طرابلس، حمص، حماه، السلمية، الحصن، جبلة، اللاذقية.

د - ولاية صيدا^(٥) : ظهرت هذه الولاية في عام ١٦٦٠م^(٦)، بعد أن سلخت صفد وصيدا مع بيروت وصور وعكا عن ولاية الشام، لتتشكل منها ولاية صيدا، وذلك بقصد اخضاع سكان لبنان، وقطع الطريق عليهم لمنعهم من القيام بأية ثورة أو أية محاولة استقلالية عن السلطنة، وجعل مقرها مدينة صيدا نفسها.

وكان جبل لبنان يتمتع بوضع اداري خاص في ظل الأمراء المعنيين، بعد أن اعترف بهم السلطان سليم الأول، طالما وقفوا الى جانب العثمانيين، والتزموا بتقديم الطاعة والضرائب لسلطنتهم، ثم خلفهم في الحكم الأمراء الشهابيون منذ عام ١٦٩٧م في، بعد وفاة الأمير احمد المعني الذي توفي عقيماً،

فاختار أعيان الجبل ابن أخته الأمير بشير بن حسن الشهابي أمير راشيا خلفاً له، وتوالى من بعده على الحكم الأمراء الشهابيون حتى عام ١٨٤٠م^(١٠).

وبعد أن سقطت مدينة عكا في ٢٧ أيار ١٨٣٢م استطاعت قوات محمد علي باشا في النصف الثاني من العام نفسه أن تجتاح بلاد الشام، وتصل في مطلع ١٨٣٣م الى كوتاهية، ومنذ ذلك الحين أصبح إبراهيم باشا، ابن محمد علي باشا، قائداً وحاكماً عاماً لبلاد الشام، كما أصبحت القاهرة المرجع الاعلى لسلطاتها الإدارية والقضائية والسياسية والعسكرية، مما يشير الى خضوع هذه البلاد لحكم مركزي في مصر، بعد أن كانت خاضعة للسلطان العثماني في الاستانة، ثم بدأ إبراهيم باشا بتطبيق انظمته الإدارية الجديدة بعد أن ألقى التقسيمات الإدارية التي كانت سائدة ابان الحكم العثماني، وجعل مقر اقامته في مدينة انطاكية^(١١) على مقربة من الحدود السورية - التركية، وذلك لاسباب عسكرية بحتة، كي يتمكن من مراقبة تحركات الجيش العثماني، لمنعه من القيام بأي اجتياح عسكري لبلاد الشام من شأنه أن يهدد سلامة حكمه فيها^(١٢).

وكان إبراهيم باشا قد وجه متسلمين للمدن الساحلية^(١٣) كصيدا، وصور، وطرابلس، وبيروت، بعد أن سيطرت قواته عليها في كانون الأول من عام ١٨٣١م كما عين منيب أفندي^(١٤) متسلماً لمدينة عكا بعد أن سقطت بيده في ٢٧ أيار عام ١٨٣٢، وطلب من ابيه تعيين حاكم عام لبلاد الشام، ليتمكن من حمايتها من الاخطار المحدقة بها، طالما أنه كان يرى أن بقاءه قرب الحدود الشمالية ضرورة ملحة من جهة وليتمكن أيضاً من الإشراف على شؤون الحكم، ومراقبة أعمال كبار الموظفين والحكام وفق التقسيمات الإدارية الجديدة من جهة أخرى، وكان محمد علي بدوره قد استجاب لرغبة ابنه هذه، فعين محمد شريف^(١٥) باشا أحد أنسبائه حاكماً عاماً على بلاد الشام في خريف عام ١٨٣٢ م، وجعله مرتبطاً مباشرة بابنه إبراهيم، كما جعل مقر اقامته مدينة دمشق، مما يشير الى أن محمد علي جعل هذه المدينة مركزاً لإدارته في بلاد الشام، بيد أن محمد شريف باشا هذا لم يكن يتمتع بصلاحيات الحاكم العام في البلاد كما يظهر، حيث كانت شخصية إبراهيم باشا تعتبر المرجع الاعلى في الشؤون الإدارية والسياسية العامة، وهي المخولة بتعيين كبار الموظفين من متسلمين وغيرهم. ففي تشرين الأول من عام ١٨٣٢، وبعد تنصيب محمد شريف باشا في منصبه هذا، فوض إبراهيم باشا الأمير بشير الشهابي، الذي اعلن ولاءه للحكم الجديد، بتسمية مسلمين للمدن الساحلية كصيدا وصور وبيروت^(١٦).

وفي أعقاب صلح كوتاهية في أواسط شهر ايار من عام ١٨٣٣ بين السلطان العثماني ومحمد علي، قام إبراهيم باشا برفع سلطة الأمير بشير عن المدن الساحلية المذكورة وعين عليها متسلمين جدد حدد اسماءهم بنفسه، دون أن يكون لحاكم الشام دوراً ملحوظاً في ذلك. غير أن ذلك لا ينفي أن محمد شريف باشا كان يقوم بتسمية متسلمين لبعض المدن الفلسطينية كالقدس ويافا وغيرها على سبيل المثال، لكن هذا الامر لا يثبت انه كان يتمتع بصلاحيات الحاكم العام لبلاد الشام^(١٧).

وكان إبراهيم باشا قد قسم بلاد الشام الى ثلاث مديريات بدلاً من الولايات، هي دمشق الشام، وطرابلس، وصيدا، وعلى رأس كل منها مدير مهمته إدارة شؤون الحكم العامة فيها، وجعل هذه المدن مركزاً لهذه المديريات، ونصب الشيخ حسين^(١٨) عبد الهادي في أعقاب القضاء على انتفاضة فلسطين في النصف الثاني من عام ١٨٣٤م مديراً على مديرية صيدا، وذلك بسبب اخلاصه للحكم الجديد، بعد أن كان متسلماً على مدينة عكا منذ كانون الثاني من عام ١٨٣٤ بعد متسلمها السابق منيب أفندي، وظل الشيخ حسين عبد الهادي يشغل هذا المنصب الى أن وافته المنية في النصف الثاني من عام ١٨٣٧ م، فخاطب إبراهيم باشا الشيخ سليمان عبد الهادي أحد ابناء الشيخ حسين قائلاً^(١٩): ((قدوة الامجد الشيخ سليمان صار معلوماً إعراضكم بخصوص وفاة الوالد والحال من المعلوم أن ذلك بأمر الله تعالى مقدرًا محتوم وكل منا داخل بعموم هذه القضا المرسوم فلا يقتضي تفكيركم من هذا البحث))، ثم عين الجنرال سيف (١٧٨٨ - ١٨٦٠) على مديرية صيدا^(٢٠) لثقة الحكم الكبيرة به، ولخبرته العميقة بشؤون الاجانب الذين كانوا يقيمون في المدن الساحلية التابعة لهذه المديرية، ثم اضطر إبراهيم باشا نتيجة للصعوبات الداخلية

التي كانت تواجه حكمه الى فصل حلب عن مديرية الشام (دمشق)، وجعلها مديرية رابعة، وعين إسماعيل عاصم بك مديراً عليها في عام ١٨٣٨م^{١٠}.

وهكذا اضطر إبراهيم باشا، خلال الفترة من عام ١٨٣٢ - الى عام ١٨٣٨م، أن يعيد التشكيلات الإدارية التي كانت سائدة زمن العثمانيين بتسميات جديدة، فأصبحت بلاد الشام مقسمة الى أربع مديريات بدلاً من أربع ولايات، بالإضافة الى استمرار وضع إمارة^{١١} جبل لبنان كما كان عليه سابقاً، لكون الأمير بشير الشهابي كان من أشد المخلصين للحكم الجديد، وقد ضمت تلك المديرية الأربع اثنين وعشرين قضاءً، وثمانين وعشرين ناحية، وأكثر من ألف ومائة مدينة وبلدة وقرية ومزرعة، وكانت مديرية دمشق (الشام) أهم هذه المديرية كما كان لواء دمشق أيضاً أهم ألويتها، وقد ارتبطت به قضية بعلبك والبقاع ودوما والنبك، ووادي العجم، وحاصبيا ورشيا، بالإضافة الى مدينة دمشق نفسها. وكان لواء حوران التابع لمديرية دمشق يضم قضية عجلون، والقنيطرة وبصر الحرير، ودرعا، وجبل حوران الذي هو أصغر هذه الأضية وأقلها مساحة^{١٢}.

استطاع إبراهيم باشا إلغاء التقسيمات الإدارية التي كانت سائدة أبان الحكم العثماني، وجعل من المديرية الأربع وحدة ادارية وسياسية تابعة لمركز الحكم في عاصمة عربية في مصر بدلاً من تبعيتها الى عاصمة أجنبية خارج حدود البلاد العربية، غير أنه عجز في حقيقة الامر عن ابقاء تلك الوحدة متماسكة ومستقرة لأسباب رئيسية أهمها:

- ١- عجزه عن تحمل أعباء الحكم والإدارة وقيادة الجيش، وفرض الامن. والتهيو الدائم للدفاع عن البلاد بسبب ضخامة تلك المسؤوليات الملقاة على عاتقه كقائد وحاكم عام لبلاد استولى عليها بالقوة.
- ٢- بعد مقر اقامته في انطاكية عن المدن الهامة والرئيسية في البلاد، الذي حال دون تمكنه من مراقبة مايجري فيها عن كثب، وضبط الجهاز الاداري ومراقبة أعماله.
- ٣- استمرار الانتفاضات ضد حكمه في فلسطين وجبال العلويين، وجبل حوران، التي هدرت قسماً كبيراً من قدراته العسكرية والمالية، واتاحت للدول الاوربية التدخل في شؤون حكمه الداخلية، عبر دبلوماسيتها وقناصلها وتجارها في بلاد الشام، بشكل متزايد، فاتسمت سنوات حكمه بالاضطراب والقلق والتبديل المستمر للرؤساء الاداريين في المدن الشامية المختلفة، لاسيما الساحلية والفلسطينية منها.

الهيكل الاداري للحكم :

كان إبراهيم باشا نائب والده في حكم بلاد الشام ورأس الإدارة فيها، وهو الذي كان يتلقى أوامر والده ويقوم بتنفيذها ، يساعده في ذلك مرؤوسوه من كبار الموظفين والحكام أو المديرين بأضافة الى الشخصيات الاخرى مثل الطبيب الفرنسي كلوت بك (١٧٩٣ - ١٨٦٨م)^{١٣}، وحنا البحري، والأمير بشير الشهابي (١٧٦٧ - ١٨٥٠م). وكان الهيكل الاداري للحكم في البلاد موزعاً على الشكل التالي :

الحاكم العام لبلاد الشام : شغل هذا المنصب محمد شريف باشا، غير أن وثائق الحكم لتلك الفترة لم تؤكد على تمتعه بصلاحيات هذا المنصب بشكل كامل كما مر معنا سابقاً.

المدير : وكان يرأس كل مديرية من المديرية الأربع موظف كبير من الحكام، يدعى مديراً، بدلاً من الوالي، ويأتي من حيث الأهمية بعد إبراهيم باشا. وكان يقوم بممارسة الحكم وإدارة شؤونه الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية، ويسهر على حفظ الامن ورعاية مصالح الدولة في مديريته^{١٤}.

المتسلم : يلي المدير من حيث الأهمية الإدارية موظف يدعى المتسلم، فقد سمي لكل مدينة متسلم بمثابة الرئيس الاداري فيها ((ونصب لكل بلدة متسلاً من أهل الاسلام ومرجع الكل هو مركز الحكم في الشام)) وكان المتسلم يتلقى أوامر المدير وكبار الحكام ويقوم بتنفيذها، ويسهر على رعاية مصالح الدولة المختلفة في مدينته^{١٥}.

وكيل المتسلم : ويأتي بعد المتسلم من حيث الأهمية موظف إداري يدعى وكيل المتسلم، كان يقوم مقامه في حال غيابه، ويشاركه أعباء الحكم اليومية، وكان يقوم، على سبيل المثال لا الحصر، بمخاطبة الجهات الإدارية الأدنى والأعلى لتسيير شؤون الحكم المختلفة مثل المجالس المحلية، والقاضي الشرعي والمحاسب وغيرهم، كما كان يتلقى رسائل وكتب صادرة عن هذه الجهات، خاصة في غياب المتسلم، أو في حال عدم قدرته على مزاولة عمله^{٢٩}.

المباشرة : وهو بمثابة أمين سر المتسلم ومدير ماليته، ويقوم بالإشراف على تنظيم حسابات المالية وأموال الميري، وتنظيم الضرائب، ويتبع هذا الموظف من الناحية المالية لمدير المالية في بلاد الشام حنا البحري، الذي كان بمستوى كبار الحكام، لما كان يتمتع به من صلاحيات كبيرة ومختلفة^{٣٠}.

المجالس المحلية : شكلها إبراهيم باشا في بلاد الشام، على غرار ما جرى في مصر، وفي كل مدينة يبلغ عدد سكانها من عشرين ألف نسمة وما فوق، مجلساً محلياً يضم ممثلين عن الطوائف الدينية، وكبار التجار والأعيان فيها^{٣١}.

محافظة بيروت : تميزت مدينة بيروت عن بقية المدن الشامية الأخرى بانفرادها بهذه الوظيفة الإدارية التي أضيفت إلى الجهاز الإداري فيها، نظراً لأهميتها كميناء تجاري هام يطل على العالم الخارجي، ولتواجد التجار الأجانب بشكل كثيف ودائم فيها. وهذا ما جعلها ذات أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية بارزة، دفعت الإدارة الجديدة إلى خلق هذه الوظيفة الإدارية المميزة بفرض السيطرة على مقاليد الحكم فيها واستيعاب نشاطها الاقتصادي المتزايد. إذ انيطت بمحافظ بيروت بأضافة إلى إشرافه على مصالح الحكومة في المدينة، مهمة الإشراف على شؤون الأجانب التجارية، وما ينجم عنها من مشاكل متعلقة بالدولة، كما كان يحيل دعاوي السكان إلى الجهات المختصة لبحثها والبت فيها، مثله في ذلك مثل المتسلم ووكيله^{٣٢}.

شيخ القرية : وكان في كل قرية شيخ يدعى شيخ البلد (شيخ القرية) يتولى رعاية مصالح الحكومة في قريته، ويقوم بمساعدة صغار المأمورين والموظفين الذين كانوا يمارسون أعمال الإدارة فيها، كجباة الضرائب الذين يقومون بتحصيل الأموال العامة. وكان لكل منطقة شيخ يشرف على شؤونهم ويكون وكون صلة بينهم وبين الإدارة يسمى شيخ المشايخ، ويقوم بتنفيذ سياسة الحكم وتوجيهاته^{٣٣}.

الناظر : وكان لكل مصلحة من مصالح الحكومة موظف يشرف على شؤونها، ويكون صلة الوصل بين السلطة الإدارية وبين العاملين فيها ويدعى بالناظر، كناظر مدينة الميري ومصلحة الجبول، والبريد، وشؤون الأبنية، والأفران وغير ذلك^{٣٤}.

ناظر النظار : ويشرف على نظار كل مصلحة من المصالح ويدير أعمالهم، كناظر نظار المخايز، وناظر نظار القرايا^{٣٥}.

وكيل الجمارك : وهو موظف يدير شؤون الجمارك ويرعى مسألة تحصيل الرسوم الجمركية المطلوبة ويعمل على تنظيمها، ويطلب بتحصيل الأموال المتأخرة على بعض التجار، ويرسل قائمة بأسماء من تأخر منهم عن تسديد الرسوم المترتبة عليه إلى الجهات الأعلى من أجل القيام بالاجراءات اللازمة ولدفعها لموظفي المالية كالمباشر مثلاً في المدن الشامية^{٣٦}.

شهدت مدينة بيروت بوصفها ميناء البلاد الرئيسي، نشاطاً لوكيل الجمارك فيها، وكان التجار الأجانب يدفعون رسوماً على بضائعهم تتراوح ما بين نصف إلى ثلاثة بالمئة، بينما كان يدفع التجار الوطنيون رسوماً تتراوح ما بين (٦ و ١٢) بالمئة، ما جعل قسم من التجار الوطنيين يعملون باسم التجار الأجانب للتخلص من الرسوم الباهظة مقابل إعطاء التاجر الأجنبي ما نسبته ثلاثة بالمئة قيمة بضائعهم^{٣٧}.

المحتسب : وهو موظف مكلف بالإشراف على أسعار السلع والبضائع في الأسواق العامة والمحلات التجارية ومراقبتها، والقيام بالاجراءات المناسبة لمنع الغش والتلاعب، وإعلام الجهات الإدارية بالمخالفات العامة^{٣٨}.

يتضح مما سبق أن بلاد الشام لم تعرف ذلك التوسع في الجهاز الإداري الذي عرفته مصر، كانشاء الدواوين المختلفة مثل ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وديوان الخديوية (وزارة الداخلية) وديوان المدارس، وديوان البحر، وديوان التجارة والصناعة والمالية. غير أن الحكم كلف حنا البحري بالإشراف على تنظيم الشؤون مصر، كما كلف كلوت بك بالإشراف على شؤون التعليم بشكل شخصي، دون أحداث هيئة إدارية تشرف على ذلك، مثلما كلف كبار الحكام بالإشراف على الشؤون التجارية في بلاد الشام ومنحه لقب مدير مالية، واخضعه لديوان الإيرادات (المالية) في والزراعية والحربية والأمنية، دون الارتقاء الى مستوى تنظيمي مماثل لما جرى في مصر، وبذلك اقتصرت اجراءات الحكم الإدارية على اعادة تنظيم الجهاز الإداري وإدخال بعض المظاهر الجديدة فيه دون الوصول الى المستوى الذي وصلت اليه في مصر.

تنظيم السلطات القضائية :

كان القضاء في بلاد الشام، أبان حكم السلطان العثماني، واضح المعالم لاغموض فيه والمراجع القضائية واضحة ومعروفة، وقد كانت السلطات العثمانية تكفل حرية المحاكم القضائية. وكان العدل في الاحكام القضائية يتوقف على نزاهة القاضي الشرعي الذي كان يبيت في القضايا المدنية، وعلى نزاهة الباشا أو كاخيته (نائبه) الذي كان يبيت في القضايا الجزائية^{٢٤}. غير أن ذلك لا يعني أن القضاء ايام العثمانيين كان سليماً من الأمراض والسلبيات، فقد كان السلطان العثماني يقوم بتعيين المفتي الذي يقوم بدوره بتعيين القضاة بطرق لم تكن مستقيمة بشكل دائم، مما يؤدي الى الابتزاز واللجوء الى سبل غير سليمة في إجراءات المحاكمة^{٢٥}. أما حكومة محمد علي باشا، فقد حاولت تنظيم القضاء على أسس حديثة مستمدة من نمط القضاء الفرنسي، فجعلت من القاهرة مرجعاً اعلى للسلطات القضائية في بلاد الشام، فكانت الدعاوى ترسل الى مصر، عند ضرورة تمييزها، لإعادة النظر فيها والبت فيها بشكل نهائي. وهذا ما يشير أيضاً الى اضعاف طابع الحكم المركزي على كل مؤسسات إدارة محمد علي في بلاد الشام، وإخضاعها لمركز الحكم في مصر.

ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم باشا لم يقدم على اتخاذ أي إجراء من شأنه المساس بالقضاء الشرعي، الذي بقي تابعاً للعثمانيين من جهة، ولأن القضاء الشرعي بعد مظهراً من مظاهر الحياة الدينية لمعظم المواطنين في بلاد الشام، مما يوجب على الإدارة الجديدة مراعاة مشاعر هؤلاء المواطنين لتجنب إثارة الرأي العام الديني من جهة أخرى، في وقت لا تتعارض فيه عقلية محمد علي مع الاطار الفكري الديني السائد آنذاك. ولقد حاولت إدارة محمد علي أن تجعل السكان، على اختلاف طوائفهم، سواسية أمام القضاء المدني، لا فرق بينهم ولا تفضيل لطائفة دينية على الأخرى، فألقى الفروق بين المسلمين وغيرهم من الناحية الشكلية دون المساس بجوهر الفوارق الاجتماعية القائمة^{٢٦}. ولوضع حد للرشوة والفساد في السلك القضائي، عمد إبراهيم باشا الى معاقبة المرتشي بعقوبات رادعة، ومنح العاملين في القضاء رواتب معلومة كبقية الموظفين، بعد أن كانت رسوم الدعاوى مصدر رزقهم^{٢٧}. وبعد احداث المحاكم الجديدة وزع إبراهيم باشا الاختصاصات القضائية بين سلطات متعددة أهمها:

- قاض في كل مدينة مهمته البت في المنازعات التي تنشأ بين الأهلين والنظر في القضايا الجزائية^{٢٨}.
- محكمة مؤلفة من قاض وعضوين وكاتب لتسجيل محاضر جلساتها، ومركزها مدينة دمشق، سميت بالمحكمة العليا^{٢٩}.

- قاض للقضاة كان بمثابة محكمة الاستئناف وله حق النظر في الدعاوى المستأنف عليها. وكان لإبراهيم باشا حق الحكم بالإعدام بعد المحاكمة، وتصديق حكم الإعدام الصادر عن كبار الحكام كشريف باشا والجنرال سيف، وإسماعيل بك وغيرهم من الذين منحوا حق إصدار الحكم بالموت^(١)؛

كما كان لمجالس المدن حق النظر في قضايا الإدارة البلدية المتعلقة بشكاوى المواطنين المقدمة إليها.

ومن الجدير بالذكر أن القضاء الشرعي استمر في تأدية مهامه كما كان في سابق عهده، وخير ما يشير إلى ذلك سجلات المحاكم الشرعية في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، فكان لكل محكمة كاتب ومحرر ومقيد، بالإضافة إلى القاضي الذي كان يصدر الأحكام القضائية، وكان المتخاصمون على مال الأوقاف، والأجار والاستئجار، والبيع والشراء، والدين يتقدمون بدعوايهم إلى المحاكم الشرعية للبت فيها^(٢)؛

يتضح مما سبق أن صلاحيات القضاء أيام حكم محمد علي باشا كانت موزعة بين جهات عديدة لم تحدد صلاحياتها بشكل واضح، فاختلطت مهامها مع بعضها، وبالتالي كان من الصعب على المواطن العادي معرفة الجهات المسؤولة والمختصة لتقديم شكواه إليها.

المجالس المحلية وطبيعتها :

عني إبراهيم باشا بتنظيم مختلف مفاصل الجهاز الإداري في بلاد الشام، بشكل يحقق رغبته في جعلها وحدة إدارية متماسكة، تشكل بعدا استراتيجيا وسياسيا لمصر، فأنشأ مجالس محلية سميت بمجالس المشورة، تمثلت فيها الطوائف الدينية المختلفة، يكون مع غيرها من التشكيلات الإدارية الأخرى أداة الحكم الفاعلة، كما جرى في مصر.

وقد كان لاحتكاك الفرنسيين بالمصريين أثناء حملة نابليون بونابرت على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م) أثر واضح في مختلف أوجه وأنماط الحياة الإدارية والسياسية لحكم الرجل الذي جاء ليشارك في طرد هذه الحملة من مصر، فالديوان الاستشاري الذي شكله نابليون بونابرت في مصر، والذي ضم عددا من ممثلي الطوائف الدينية وبعض كبار المشايخ والأعيان والتجار المصريين، بقي ماثلاً للعيان، ومؤدياً إلى فكرة مفادها أن هذا التمثيل الشعبي مستحدث وجديد في تاريخ المنطقة، حتى بولغ في وصف هذه الظاهرة لدرجة تجاهلت فيها وظيفة الدواوين في الدولة العثمانية كالديوان الكبير والديوان الصغير، اللذين كانا يضمنان ممثلين عن كبار التجار والأعيان ونقيب الإشراف، وينظران في المسائل الهامة. ولما كان محمد علي داعية للإصلاح والتقدم والتحديث، فلا بد له من أن يتخذ من ذلك المظهر الأوربي التمثيلي الذي جاء به بونابرت صورة مثلى، لما سيقوم به من إصلاحات إدارية، كبناء مؤسسات جديدة على النمط الأوربي^(٣)؛

وعلى نحو ما جرى في مصر، سار إبراهيم باشا في بلاد الشام، وأنشأت إدارته مجالس مشورة في المدن الكبرى، مثلت فيها كل الطوائف الدينية، فضم مجلس مدينة دمشق واحداً وعشرين عضواً وضم مجلس مدينة بيروت اثني عشر عضواً مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وكان ناظره مسلماً^(٤)؛

كما كان لكل مجلس من هذه المجالس كاتب يحضر يوميا إلى مقر المجلس قبل حضور الأعضاء، ويقوم بتسجيل أسماء أعضاء المجلس، حسب حضورهم بالتالي، ويرتب الأعمال اليومية التي ستعرض على المجلس في دوامه اليومي والتي تعد عملاً يومياً يجب انجازه في ذات اليوم، وأما في حال عدم تمكن المجلس من إنجاز عمله اليومي هذا، فعلى أعضائه الحضور إلى مقر عملهم في اليوم التالي قبل ساعة الدوام الصباحية، لانتهاء ما تبقى من عمل الأمس قبل بداية الدوام الرسمي، ثم تسجل الأعمال المنجزة هذه في اليوم الذي انجزت فيه^(٥)؛

وكانت صلاحيات كاتب المجلس كبيرة، لدرجة لا تظهر فيها أهمية ناظر المجلس إلا عند التصديق على محضر الاجتماع، فقد كان هذا الكاتب يطلب من الأعضاء الأدلاء بأرائهم كل حسب

خبرته، ويضبط سير الاجتماع، وينبه من ينشغل بأحاديث جانبية مع الآخر، معتبرا ذلك خروجاً على المصلحة العامة، ثم يقوم بتدوين اسم كل من ينشغل بمثل هذه الأحاديث وبتدوين اقوال الاعضاء دون زيادة أو نقصان في مسودة المحضر^(٤٩).

وفي اليوم الثاني يعود الكاتب لتلاوة محضر الاجتماع بصوت عال، ليتيح للأعضاء الفرصة اللازمة لتعديل آرائهم أو توضيحها، أو إضافة شيء جديد عليها، إذا لم تكن مكتوبة بالشكل الذي كان يقصده هذا العضو أو ذلك، ثم يقوم الكاتب بتبويض المحضر وتقديمه لناظر المجلس لتوقيعه ومهره بخاتم المجلس، وإحالته إلى الحاكم أو المتسلم من أجل تنفيذ مضمونه. وكانت خلاصة المذاكرة هذه تدون تحت اسم قرارات، وكانت هذه المجالس بحاجة إلى مراقبة دائمة للقيام بواجباتها على وجه أمثل، فقد لاحظ إبراهيم باشا تراكمًا في أعمال مجلس مدينة دمشق أهم مجالس المدن الشامية لسنة ونصف السنة، فعالج هذا التقصير معالجة سريعة وأمر ((بحبس أعضائه في قاعة المجلس إلى أن يتموا رؤية الشؤون الموقوفة)) ثم قام بإعلام القاهرة بهذه الحالة السيئة التي آلت إليها مجالس المدن، وطالب بتعيين مفتش يقوم بمراقبة أعمالها، ويكون عملها تحت إشرافه^(٥٠).

وإن كانت هذه هي حال مجلس مدينة دمشق، فكيف ستكون حال المجالس الأخرى في المدن الشامية المختلفة.

وإذا كانت هذه المجالس المحلية تعبر عن بعض طموح الحكم في خلق مؤسسات جديدة، وفق أسلوب عمل بوحى بانه يمثل نمطا تمثياليا جديدا مستوحى من الغرب، فإن هذه المجالس كانت صورة من مثيلتها في مصر، كاحدى ادوات السلطة لفرض هيمنتها على المجتمع الشامي، ولشد اميان وكبار تجار المدن ضمن اطار تمثيلي طائفي ووضعه داخل دائرة نفوذها، وجعلهم احدى ادواتها لظلم الاهلين من خلال حل بعض مشاكلهم المتعلقة بالحكم، وفق القاعدة السائدة انذاك^(٥١) ((وبما أن الميري يلزم له المراعاة ((والمتضمنة اخضاع مصالح السكان المصالح الدولة، وذلك بحكم ارتباط مصالح كبار الاعيان والتجار بمصالح الحكومة بشكل يتناقض مع مصالح القاعدة الاجتماعية العريضة التي تقوم عليها الدولة ومؤسساتها. فالسكان الذين يعملون ويقدمون للدولة ماتشاء، كانوا يظلمون مرتين، الأولى من قبل أعيانهم وكبار تجارهم، والثانية من قبل الجهاز الاداري الذي يمثل ارادة الحكم، فقد ذكر محمد علي كرد علي، على لسان شيخ معمر ادرك جيش إبراهيم باشا في الشام، مسألة تعسف كبار الأعيان بحقوق الفلاحين فقال ((أن سبب خروج الاملاك من ملك الفلاحين الى الافندية، ان كل ما كان يقع من دين ومظلمة وغيرها كان يلقي على (حجر الضيعة) أي على حساب الضيعة كلها، فتجمعت هذه الديون على القرية حتى اضطر أهلها الى بيعها بأرخص الاثمان صفقة واحدة، ومن الفلاحين من تشردوا في القرى أو من ارتضوا بان يكونوا فلاحين عند ارباب الاملاك الجدد، واوشكت دوما أكبر قرى الغوطة في القرن الماضي ان تفرقها الديون، واراد أهلها أن ينزلوا لغريمهم عن نصفها ويبقى لهم النصف الآخر))^(٥٢).

ومن غير الممكن أن يقف الجهاز الاداري الى جانب هؤلاء الفلاحين، مادامت الدولة وموظفيها وكبار الاعيان يقفون في جهة متناقضة مع الفلاحين ومصالحهم.

في هذه الظروف يصبح أعضاء المجالس، على ما يبدو، مجرد أداة لتنظيم الظلم وتوسيع دائرته، طالما أنهم قد اصبحوا مجرد موظفين إداريين يحضرون الاجتماعات اليومية في الدوام الرسمي، ويدلون بآرائهم وفق رغبات كاتب المجلس، ويخرجون بقرارات قد تستأنف أحيانا من قبل مدير المالية حنا البحري، الذي اعترض على قرار مجلس حلب القاضي بشراء مادة الصابون لسنة كاملة لحساب الجيش بحجة أن سعر الصابون سينخفض عما كان عليه آنذاك، عندما يحل موسم استخراج الزيت وصنع الصابون من جهة، وبسبب تعرض الصابون للجفاف طلية عام كامل من جهة ثانية مما يلحق بالخزينة اضرارا كبيرة : ((فكيف يصوغ الحكم وطبخ الصابون ومن كل بد أن أسعار الصابون تنتازل عن هذه الأسعار فاذا انشرد المقدار بتمامه الان يحصل مفدروية على جانب الميري بالاسعار وفي نشوفة الصابون أيضاً))^(٥٣).

وفي وثائق الحكم الكثير من هذه الامثلة التي توضح طبيعة المجالس فقد جاء في مخطوطة نوفل في هذا الاتجاه ما يلي ((وكانت المذكرات التي تحصل بين الأعضاء تكتب في جريدة بالضبط تحت اسم المتكلم وفي راس كل شهر ترسل تلك الجريدة الى الشام ليراجعها يوحنا بك البحري وينقحها وإذا وجد فيها رأياً متقدماً من أحد الأعضاء مخلاً بفائدة الميري اعترض عليه وضمن الخسارة لصاحب ذلك الراي لكن لم يقع من ذلك الا ماندر للغاية إذ أن هذه القاعدة اوجبت الأعضاء بان يستوفوا للميري فوق حقوقها ولو اضر ذلك بالاهالي واجحف بحقوقهم))^{٥٠}

فالقول بان هذه المجالس كانت إحدى أدوات الحكم المركزي الإدارية، التي تختلف في شكلها عن ادوات الحكم العثماني السابق، يبدو أقرب للواقع من وصفها بأنها شكل من أشكال التمثيل الشعبي الذي جاء به محمد علي باشا، فالظلم الاجتماعي الذي كان يطال السكان من كل الطوائف الدينية، لم تخف حدته او تضيق دائرته بفعل ذلك التمثيل الذي ظهر في تلك المجالس، كما أن التمثيل لم يبدل من طبيعة الحكم المركزية لمدة أسباب أهمها :

- وقوف هذه المجالس بشكل آلي الى جانب الدولة، في القرارات المتخذة بصدد الدعاوى المقدمة إليها.
- وجود ممثلين عن الطوائف الدينية لا يعني تمثيل الطوائف نفسها، لكون أعيان وكبار هذه الطوائف المتواجدين في المجالس لا يقلون ظلماً للعامة، من طائفتهم والطوائف الأخرى، عن الدولة نفسها، وذلك بسبب ارتباط مصالحهم مع الحكم العثماني من قبل، ومع الإدارة الجديدة من بعد.
- وقد يشير الى ذلك وجود موظفين ماليين كبار في مؤسسات الحكم العثماني، فقد ذكر ميخائيل مشاققة (١٨٠٠ - ١٨٨٨م) هذا الأمر قائلاً^{٥١} ((فقد كان أبناء السكروج الروم الارثوذكس ذوي النفوذ الكبير عند الجزار ووظيفتهم إدارة الخزينة والحسابات)) كما ذكر أسماء اخرى لعبت دوراً هاماً في إدارة الجهاز المالي^{٥٢} ((وكان كتاب الخزينة المعلم جرجس مسدية وإبراهيم الصابونجي وكتاب التحرير العربية المعلم حنا العورا وهو من المصابين بوحشية الجزار فكان مقطوع الانف وبمعيبته أولاده ميخائيل وإبراهيم وجميعهم من الماهرين بالخط والانشاء)) وكانت إدارة الخزينة في دمشق تشغل من قبل^{٥٣} ((بيت فارحي اليهود حيناً، وآل السكروج الارثوذكس، ويوحنا البحري الكاثوليكي، الرجل القوى في زمن الحكم المصري في سوريا)) كما أصبح لبطرس إبراهيم كرامي^{٥٤} (١٧٧٤ - ١٨٥١) الحمصي الأصل منزلة كبيرة في بلاط الأمير بشير الشهابي أمير جبل لبنان، وكذلك الأمر بالنسبة لميخائيل مشاققة وميخائيل العورا في عكا ولقد عبر الشاعر الشامي المعروف أمين الجندي الحمصي الأصل^{٥٥} (١٧٥٦ - ١٨٤٠م) عن فرحة الناس بما ألم بال فارحي على يد أحمد باشا الجزار والي صيدا، في قصيدة شعرية نقتطف منها :

من البلياء وعقد الصبر محلول

نشكو لعلياه ما قاست رعيته

خانوا وزيراً له بالعدل تجميل

كم مرة مكروا بالأبرياء وكم

منكس الراس بالأصفاة مغلول

وكم الى السجن قادراً غافلاً فمضى

خلاف السننا والسر مجهول

حيث الدفاتر عبرانية رقمت

أهل البلاد وكم قالوا لهم زولوا

كم بالربا سحبوا ذيل الخراب على

وهذا ما يشير الى العلاقة التي كانت تربط هؤلاء بالحكم العثماني ثم بحكم محمد علي في حين ظل المواطن العادي، فلاحاً أم حرفياً، خارج دائرة اهتمام الحكم، أياً كان انتماءه الديني. ولقد افصح الفلاحون لمندوبي الحكومة المكلفين بجباية الضرائب عن كل ما كانوا يدفعونه ايام الحكم العثماني من

ضرائب ومصادرات وهدايا ((وأوهم الفلاحين أن قصد الحكومة من ذلك ابطال ما كان من تلك الاشياء ظلما فترفعه عنهم)) لاعتقادهم بحسن نوايا الإدارة الجديدة فعلا ورغبتها في تخليصهم من هذه الضرائب وندم الفلاحون غاية الندم على تقاريرهم إذ ما كان قد اخذ الملتزم مرة في العمر مثلاً ترتب عليهم مالا سنوياً^{٥٧}.

علاقة المجالس بالمواطنين :

لابد لهذه المجالس أن تخضع لمصالح الحكم كما كان يتصورها كبار موظفيه وتظهر علاقتها بالسكان من خلال الشكاوى المقدمة اليها، ومن خلال طريقة معالجتها، بغض النظر عن سلبية النتيجة او ايجابيتها. إذ أن خروج هذه المجالس بقرارات تؤكد مصلحة الدولة وترجح مصلحة الخزينة على مصالح السكان يعد أمراً طبيعياً ستجيب للخط السياسي. الاجتماعي الذي يمثله كبار التجار والأعيان في الحياة الاجتماعية للبلاد، طالما كانت هذه المجالس تقتصر على كبار التجار والاعيان. بيد أن تقديم الشكاوى بحد ذاته يحمل عدة دلالاتهامة^{٥٨}.

١- قيام حكومة محمد علي بوضع يدها على كل ما كانت تراه مناسباً لخدمة مصالحها، وكل ما كانت تحتاج اليه مما يمتلكه السكان من ملكية خاصة، أو عامة تعود للمجتمع^{٥٩} ((السيد محمد الحلبي قدم معروض يتضمن أن له دارين بمحلة جب أسد الله بطلب مأخوذين الى ركوبجية الاي ٢٢ جي))، وهناك شكاوى تشير الى أن الحكومة وضعت يدها على دار احد المواطنين لاستخدامها لمجلس حلب. كما ذكر نوفل نوفل في مخطوطته ما يلي^{٦٠} ((أخذوا جملة جوامع ومدارس نزلوا بهم عساكر مثل الجامع الذي في الخياطين والمدرسة التي بلصق بيت عبد الله باشا والمدرسة التي قاطع حبس باب البريد والجامع الذي بالدرويشية وجامع المعلق)) وفي حلب والمدن الأخرى كما في دمشق كانت تضع يدها على المنشآت الدينية والمدارس لتستخدمها كمخازن للتموين ومراكز للإقامة^{٦١} ((وكثيراً ما تتعطل المساجد والمدارس لتجمل أنابر لوضع الذخائر والمهمات)).

٢- إمكان تقديم الشكاوى من قبل السكان يشير الى حالة متقدمة من الناحية الفكرية للمواطنين، تعبر عن ادراكهم للظلم، وقدرتهم على الاحتجاج عليه باشكال معينة.

٣- مناقشة الشكاوى بحد ذاتها، تشير الى وصول صوت الشاكي الى بعض مؤسسات الدولة والى امكان النظر فيها. فهناك الكثير من الشكاوى المقدمة الى الجالس المحلية تشير الى شعورهم بالظلم، كشكاوى اصحاب الحرف في أدلب التي تضمنت عدم قدرتهم على دفع ضريبة على اعمالهم الحرفية، وضريبة أخرى هي ضريبة^{٦٢} الشونة التي كانت تفرض على الفلات الزراعية، لعدم وجود أراضي زراعية لديهم يقومون بزراعتها. كما اشتكى الحرفيون في حلب من ارتفاع الصوف الذي كانت تحتكره الدولة وتبيعه لهم، وطالبوا بتخفيض سعره بشكل يسمح لهم بالمحافظة على استثمارهم في عملهم، فرفضت الإدارة قبول هذه الشكاوى لأن قبولها يضر بمصلحة الخزينة. وعندما قلل الحرفيون من شرائهم للصوف من الدولة، أصدر مجلس مدينة حلب قرارا الزمهم فيه شراء كل الصوف الموجود في مستودعات الحكومة^{٦٣}.

طبيعة التنظيم الإداري :

اتبعت إدارة محمد علي باشا في بلاد الشام في سياستها الإدارية مبدأ الاعتماد على الاقارب والمقربين لاشغال المناصب والوظائف الكبرى في الجهاز الاداري والعسكري. وعلى الرغم من بعض التغيير الذي طرأ على شكل التنظيم الاداري فقد بقي الجهاز الإداري في قاعدة الهرم الاداري دون تغييرات عميقة تذكر، كما يشير قنصل النمسا في عكا في رسالة بعث بها إلى قنصل دولته في الاسكندرية بتاريخ ٢٦ شباط ١٨٣٣ قائلاً^{٦٤} ((فقد أبقت (الحكومة) تقريبا كل الموظفين القدماء في مناصبهم بدون تمييز بين الصالح وغيره. واتجاسر فأقول انها لم تحسن عملا في ذلك لان الجميع ينشكون من استبدال هؤلاء الموظفين وخاصة المدعو ميخائيل العورا الذي يشغل الآن لدى الديوان افندي المنصب الذي كان

له في عهد عبد الله باشا. لقد تعود ميخائيل المذكور أن يظلم البريء والفقير لي جلب المياه الى طاحونه، ولم يعد يخاف أن يقص جناحه كما كان يفعل عبد الله باشا من وقت الى آخر ليمنعه من أن يطير أعلى مما لازم، أن أخاه جبرائيل هو الكاتب الأول في صيدا وان له أخا آخر كاتباً أول في مقاطعة تبنين وملحقاتها. وانعديله حبيب نور كاتب يافا، وان ريبا له يدعي قسطه سيرافيم يشغل وظيفة كاتب أول في اورشليم القدس فيمكنك أن تتصور سيدي مقدره هذا الرجل على الشر بمعاونة أقاربه الكثيرين الموظفين في دوائر الحكومة. فلا يستطيع أن يقترب من الديوان انسان قبل أن يقدم رشوة ما للمذكور، ولكل طلب فئة معلومة وخلاصة القول أن مظلومه يومية ولا يجسر احد أن يشكوه لئلا يحل به عقاب صارم ((^{٦٤})). وفي هذا الاطار نجد أن هناك تجانساً كبيراً يجمع بين قاعدة الهرم الاداري وقمته من حيث اتفاق القاعدة والقمة حول مبدأ ظلم السكان، الذي عبر عنه أحد السكان اللبنانيين بشكل طريف عندما قال ((سوف لن نستطيع عما قليل أن نتكلم دون أن نجد واحداً يطلب منا دفع ضريبة على الكلمات التي تفظنا بها))). لان القاعدة الإدارية التي تتكون من موظفين يستحقون العقاب لا تختلف في طبيعتها كثيراً عن موظفي قمة الهرم الاداري التي تنظم ظلم الرعية، جاعلة من جمع المال فضيلة كبرى^{٦٥}). وهكذا فقد ظلت سياسة إبراهيم باشا في هذا المضمار تسيير وفق رغبات والده وتوجيهاته العامة سواء من حيث علاقة الإدارة بالسكان، أم من حيث طبيعة هذه الإدارة، وذلك بغية تمكين حكمها في مصر وبلاد الشام من البقاء والاستمرار.

الخاتمة

توصلت الدراسة الى أستنتاجات مهمة وهي كالاتي

١. استطاع محمد علي باشا السيطرة التامة على املاء الشام من خلال تقسيمها الى ولايات.
٢. اعتمد محمد علي باشا في ادارة شؤون بلاد الشام من خلال تعيين أقربائه حكاماً لولايات بلاد الشام بالإضافة الى تكليفهم بمناصب كبرى في الجهاز الاداري والعسكري.
٣. كان لآخيه إبراهيم باشا دوراً كبيراً في إدارة البلاد وخاصة إشارة مجالس المشورة في المدن الكبرى.
٤. بينت الدراسة أن سياسة إبراهيم باشا كانت تشير وفق رغبات وأكده محمد علي باشا وتوجيهاته العامة.

الهوامش والمصادر:

- (١) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، مطابع الف باء - الاديب، دمشق، ١٩٧٤، ص ٩٥.
- (٢) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ط ثانية، تحقيق: مصطفى محمد القاهرة، ١٩٦٠ - ١٩٦٣ الجزء الخامس، ص ١٥٧، ٣٦٣، وأيضاً: عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص ٩٥.
- (٣) Lammens, Le P. Henri, La Syrie, précis histiriques, 2 tomes, Beyrout, Imp. Catholique, 1921, t. 2, P.60.
- (٤) فيليب حتي، لبنان في التاريخ منذ اقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر، ترجمة انيس فريحة، ج ١، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ١٩٥٩، ص ٤٤٠-٤٤١.
- (٥) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، القاهرة، ١٩٦٩ ص ٦٢-٦٣.
- (٦) عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٩٦.
- (٧) محمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة، مطبعة البابي الحلبي، مصر، أولى ١٩٥٠، ص ٥٠؛ وأيضاً: عبد العزيز عوض، ص ٩٣.
- (٨) ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام، تحقيق غسان سبانو، دمشق، دار قتيبة، ١٩٨١، ص ٨١.

- (١) سليمان ابو عز الدين، إبراهيم باشا في سورية، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، ١٩٢٩، ص ١٣٢-١٣٣.
- (٢) مؤلف مجهول، حروب إبراهيم باشا المصري في سورية والاناضول، القاهرة، المطبعة السورية، تحقيق الخوري بولس قرالي، ١٩٢٧، ج ٢، ص ١٤.
- (٣) Perrier, La Strie sous le gouvernement de Mehemet-Ali, Paris, 1840, P.52-53.
- (٤) أسد رستم، الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، ٥ أجزاء، بيروت، ١٩٣٠-١٩٣٤، ج ٢، ص ٥٠.
- (٥) مجهول المؤلف، حروب إبراهيم باشا، المصدر السابق، ج ٢ ص ٢٣.
- (٦) أسد رستم، الاصول العربية، ج ٢، ص ١١٩-١٢٠.
- (٧) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٧٢.
- (٨) أسد رستم، المصدر نفسه، ص ١٢١-١٢٢.
- (٩) سليمان ابو عز الدين، المصدر السابق، ص ١٣٢، ويعتبر الجنرال سيف (سليمان باشا) مؤسس جيش محمد علي وفق النظم الاوربية، وقد رافق إبراهيم باشا، أنظر: محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٢٤٦؛ وأيضاً أسد رستم، الاصول العربية، ج ٢، ص ١٢٣.
- (١٠) Perrier, op. cit., P.53.
- وأيضاً محمد كرد علي، خطط الشام، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٢٠، ج ٢، ص ٧٠.
- (١١) أسد رستم، بشير بين العزيز والسلطان، جزآن، الجامعة اللبنانية بيروت، ١٩٥٦-١٩٥٧، ج ١، ص ١٠٣.
- (١٢) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، جامعة الدول العربية، دار الجيل للطباعة، القاهرة، ١٩٦١ - ١٩٦٢، ص ٧١-٧٢. ومن الجدير بالذكر أن كل المصادر تعود بفصل حلب عن مديرية الشام الى عام ١٨٣٨، بينما يشير الدكتور عبد العزيز عوض الى ذلك في الصفحة ٦٤ من كتابه ((الإدارة العثمانية في ولاية سورية)) مستنداً الى المحفوظات الملكية للدكتور أسد رستم، الجزء الثاني، ص ٤٣٤، بيد أن ما جاء في هذه الصفحة لا يؤكد مثل هذا الأمر حيث وردت العبارة التالية في الصفحة نفسها ((الجناب العالي الى اسماعيل بك بوجود حضوره الى الاسكندرية ليقوم منها الى حلب امتثالاً لأمر السرعسكر)) حيث لا تؤكد هذه العبارة فصل حلب عن الشام وتعيين إسماعيل عاصم بك مديراً عليها.
- (١٣) وهو الطبيب الفرنسي الذي ساهم في تأسيس الاصلاحات الطبية في مصر وأشرف على تنظيم المدارس في بلاد الشام، وقد ظل في خدمة إدارة محمد علي فيها حتى عام ١٨٤٠م. أنظر محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ٣٦٠-٣٦١.
- (١٤) أنظر: أسد رستم، الاصول العربية، ج ٢، ص ١٥٠-١٥١.
- (١٥) سليمان أبو عز الدين، المصدر السابق، ص ١٣٤.
- (١٦) أسد رستم، الاصول العربية، ج ١، ص ٥٥، ج ٣، ص ٤٨، ١٣٤، ١٣٥.

- (٥) أسد رستم، المرجع السابق، ج ٣، ص ١٢١. وممن اشتهروا بهذه الوظيفة المعلم حنا مباشر خزينة حلب والخواجة شكري مباشر خزينة عينتاب.
- (٦) أسد رستم، الأصول العربية، ج ٣، ص ٢٤٧؛ سليمان أبو عز الدين، المصدر السابق، ص ١٣٥.
- (٧) وقد شغل هذا المنصب خلال احداثه أبان حكم محمد علي في بلاد الشام الأمير محمود نامي أحد أقارب محمد علي. أنظر: أسد رستم، الأصول العربية، ج ٣، ص ٤٧، ٢٥٤، ج ٤، ص ١٤٥، ١٦١.
- (٨) مصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٤٩. وأيضا سليمان أبو عز الدين، ص ١٤١.
- (٩) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٠٨-٢٠٩، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٤.
- (١٠) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٤٦، ١٥٢-١٥٣.
- (١١) المصدر السابق، ج ٤، ص ٤١-٤٣.

(٣) Perrier, Op. Cit., P.78.

- (٣) نادر العطار، تاريخ سورية في العصور الحديثة، ج ١، مطبعة الانشاء دمشق، ١٩٦٢، ص ١٦٨.
- (٤) أسد رستم، المحفوظات الملكية، بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، أجزاء، بيروت، ١٩٤٠-١٩٤٣، ج ٤، ص ١٠١.
- (٥) أسد رستم، المحفوظات الملكية، بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، بيروت، ١٩٤٠-١٩٤٣، ج ٤، ص ١٠١.
- (٦) د. أسد رستم، المرجع السابق.

(٧) Perrier, Op. Cit., P.64.

- (٨) بيثينة عباس الجنابي، نظم الحكم والأدارة العثمانية في الوطن العربي، بغداد، ٢٠١١، ص ١٥٠.
- (٩) المصدر السابق، ص ٦٦.
- (١٠) المصدر نفسه.
- (١١) سجلات المحاكم الشرعية، مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، دفتر رقم ٣٢٥، ص ٥، ٩، ٩٨، ١٩٩، ١١٥.
- (١٢) سليمان غنام، قراءة جديدة لسياسة احمد على التوسعية، في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسورية ١٨١١-١٨٤٠، مطبعة دار تهامة جدة، ط أولى، ١٩٨٠، ص ١٣-١٤، وأيضا ذوقان فرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٩٠.
- (١٣) وهم، من المسلمين : عبد الفتاح حمادة ناظر المجلس، عمر بيهم، احمد العريس، حسن البريد أمين رمضان، أحمد جلول، ومن المسيحيين : جبرائيل الحمصي، بشارة نصر الله، الياس منسا، ناصيف مطر، يوسف عيروت، موسى بطرس. أنظر: مجهول المؤلف، حروب إبراهيم باشا في سورية والاناضول، ص ٣٧.
- (١٤) سليمان أبو عز الدين، ص ١٣٦.
- (١٥) غانية بيغو، التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية الشام والعراق نمونجا ١٨٣٩-١٨٧٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠٠٩، ص ٤٥.

(٦) أسد رستم، المحفوظات الملكية، ج ٣، ص ٤١٧-٤١٨.

- (٧) أسد رستم، الاصول العربية، ج ٣، ص ١٠٩، محمد كرد علي، غوطة دمشق، مطبعة الترفي، دمشق، ١٩٥٣، ص ١٦ وأيضاً.
- (٨) صفوح خير، غوطة دمشق، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٦٦ ص ٣٢٨.
- (٩) أسد رستم، الاصول العربية، ج ٣، ص ٢٠٢.
- (١٠) نقلاً: عن سليمان أبو عز الدين، ص ١٤٣.
- (١١) ميخائيل مشاققة، منتخبات من الجواب على اقتراح الاحباب، تحقيق: أسد رستم وصبحي أبو شقرا، بيروت، مطبوعات مديرية الآثار اللبنانية، ١٩٥٥، ص ١٤.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٢٣، ٣٣، ٣٩.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٧٠.
- (١٤) طنوس الديان، اخبار الاعيان في جبل لبنان، جزءان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠، ص ٣٩٣.
- (١٥) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، ص ٤٧.
- (١٦) نقلاً: عن سليمان أبو عز الدين، المصدر السابق ص ١٥٨-١٥٩.
- (١٧) غانية بيعو، المصدر السابق، ص ٧٩.
- (١٨) أسد رستم، الاصول العربية، ج ٣، ص ١٠٩، ١٨٦.
- (١٩) نقلاً عن سليمان أبو عز الدين، المصدر السابق، ص ١٦٢.
- (٢٠) المرجع نفسه، ص ١٦٢.
- (٢١) أسد رستم، الاصول العربية، ج ٣، ص ٢٣٩.
- (٢٢) المرجع نفسه، ص ١٦٢-١٦٣.
- (٢٣) الخوري بولس فرالي، فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسورية مطبعة القديس بولس، لبنان، حريصا، ١٩٣٧، ص ٢٦-٢٧.
- (٢٤) يمينة غنجور، الاصلاحات العثمانية وآثارها على بلاد الشام ١٨٠٨-١٨٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أدوار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٨٤.
- (٢٥) هنري غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، ترجمة مارون عبود، منشورات وزارة التربية اللبنانية، جزءان، ط الأولى، بيروت، ١٩٥٠، ج ٢، ص ١٦٢-١٦٣.